Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (1): 560-573
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.1.31

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Economic diversification and its role in mitigating the effects of fluctuations in global oil prices on the public budget In Iraq for the period 2004-2020

Assist. Lecturer: Mohammed Majeed Rasooli Al-mamar
Department of Educational Planning
Directorate General Education of Najaf
mohammed07802147927@gmail.com

Abstract:

The current research aims to study the reality of the state of the Iraqi economy through the general budget, which includes both public revenues and public expenditures, and ways to exit from the rentier feature by relying heavily on oil revenues, through following the policy of economic diversification and activating non-oil revenues by activating and developing sectors Agriculture, industry and the service sector, as well as the involvement of the private sector side by side with the public sector. The researcher used the descriptive analytical method to deal with information and data related to the subject of the research over a specific period of time (2004-2020), and using local, Arab and international reports issued by the United Nations and the World Bank and surveys of the Iraqi Ministry of Planning-the Central Statistical Organization and the Ministry of Finance - the Budget Department and previous studies related relevance.

Keywords: Economic Diversification, World Oil Price, General Budget, Public Spending

التنويع الاقتصادي ودوره في التخفيف من آثار تقلبات أسعار النفط العالمية على الموازنة العامة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

م.م. محمد مجيد رسولي المعمار
قسم التخطيط التربوي
المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الاشرف

المستخلص:

يهدف البحث الحالي الى دراسة واقع حال الاقتصاد العراقي من خلال الموازنة العامة التي تشتمل على كل من الايرادات العامة والنفقات العامة، وسبل الخروج من السمة الريعية باعتماده بشكل كبير على الايرادات النفطية، وذلك من خلال اتباع سياسة التنويع الاقتصادي وتفعيل الايرادات غير النفطية وذلك بتنشيط وتطوير قطاعي الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات فضلا عن اشراك القطاع الخاص جنباً الى جنب مع القطاع العام.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (1): 560-573
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.1.31

استخدم الباحث الاسلوب الوصفي التحليلي للتعامل مع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث عبر مدة زمنية محددة وهي (2004-2020)، والاستعانة بالتقارير المحلية والعربية والدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والبنك الدولي ومسوحات وزارة التخطيط العراقية- الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية -دائرة الموازنة والدراسات السابقة ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، سعر النفط العالمي، الموازنة العامة، الانفاق العام.

المقدمة

يعتمد العراق على الايرادات النفطية بشكل كبير حيث وصلت الى ما نسبته 92% لتمويل الانشطة الاقتصادية المختلفة فضلاً عن تمويلها للموازنة العامة، وهذا ما يؤكد ريعية الاقتصاد العراقي (احادي الجانب)، وقد تسببت عوامل عديدة في تقلبات الاسعار العالمية للنفط الخام منها الاقتصادية والسياسية والتطور التكنلوجي، فضلاً عن الطاقة المتجددة والمضاربة، مما أثرت بمجملها سلباً على موارد الموازنة العامة وتقليص الانفاق العام، ومما يزيد الأمر تعقيداً هو زيادة ما يخصص للإنفاق التشغيلي على حساب الانفاق الاستثماري الأمر الذي أضعف قدرة الاقتصاد العراقي من سد الطلب الاستهلاكي المحلي، وبناءَ على ما تقدم فقد سعى الباحث الى تسليط الضوء على ضرورة تنويع الهيكلية الانتاجية للاقتصاد العراقي وتنويع موارد تمويل الموازنة العامة وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي، كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات والقطاع الخاص، وان اتباع هذه السياسة (التنويع الاقتصادي) ستمكن الاقتصاد العراقي من ان يتحرر تدريجياً من الصفة الريعية ومن الضغوط والصدمات الناتجة عن تقلبات اسعار النفط العالمية وآثارها السلبية على الاقتصاد العراقي ككل.

ومما تقدم فقد توزع موضوع بحثنا الحالي على المبحثين التاليين:

المبحث الاول: آثار تقلبات اسعار النفط الخام العالمية على الموازنة العامة في العراق.

المبحث الثاني: سبل تنويع الاقتصاد العراقي من خلال تطوير مصادر الايرادات غير النفطية.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بأن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية لتمويل الموازنة العامة كونه اقتصاد ريعي (احادي الجانب) وتبعاً لذلك فأنه يرتبط بأسواق النفط العالمية وأسعارها المتذبذبة، الأمر الذي ولَّدَ خللاً في هيكل الموارد المالية العامة الممولة للموازنة العامة وبالتالي أثر تأثيراً سلبياً على سياسة الانفاق العام الأمر الذي يستدعي ضرورة تنويع الاقتصاد العراقي وذلك بتنشيط وتفعيل الايرادات غير النفطية ورفع مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

أهمية البحث: لمحتوى البحث أهمية كبيرة تتجلى بتقويم الهيكل الانتاجي للاقتصاد العراقي بإعطائه استراتيجية تضمن تخفيف الصدمات المتكررة (Repeated Shocks) التي تتعرض لها موارد الموازنة العمومية للدولة عند تدهور أسعار بيع النفط عالمياً، كون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي بامتياز، لذلك يسعى الباحث الى تسليط الضوء على حتمية تنويع القاعدة الانتاجية وبالتالي تنويع مصادر تمويل الموازنة العامة (الايرادات غير النفطية).

هدف البحث: يسعى الباحث الى ابراز دور التنويع الاقتصادي في تخفيف الآثار السلبية لتقلبات اسعار النفط العالمية الموازنة العامة في العراق من خلال تنويع القاعدة الانتاجية وذلك بإعادة تصحيح الاختلالات الحاصلة في القطاعات الاقتصادية، وبالتالي زيادة نسبة مساهمة الايرادات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي GDP.

فرضية البحث: يعول الباحث كثيراً على التنويع الاقتصادي (تنويع القاعدة الانتاجية) لدوره الفاعل في زيادة الايرادات غير النفطية، فضلاً عن دوره في تخفيف حدة آثار تقلبات اسعار النفط العالمية على الموازنة العمومية للدولة.

منهجية البحث: اعتمد الباحث المنهج الوصفي في التحليل للوصول الى النتائج والتوصيات وذلك من خلال المصادر والمواقع الاكاديمية الرصينة والدراسات السابقة التي تناولت ذات الموضوع، فضلاً عن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى ذات الخصائص الاقتصادية المتماثلة وقد نجحت في تنويع وتعظيم ايراداتها غير النفطية.

الحد المكاني والحد الزماني: محافظات العراق كافة، للمدة 2004/2020.

التنويع اصطلاحاً: أول ظهور لمصطلح التنويع كان في مقال تم نشـره عام 1952 من قبـل(Harry M. Markowitz) تحت عنوان (اختيار محفظة)، عندها تبادل الى ذهن Harry بالأخص عند قراءته لنظرية القيمة الاستثمارية لـ (جون بير وليامز) التي افادت بحتمية تساوي قيمة الأسهم مع القيم الحالية للأرباح في المستقبل، لذا فأن نظرية وليامز ترى بأن قيمة الأسهم تتحد عن طريق الأرباح التي ستتحقق مستقبلاً، أي أنه يبرز معياراً وحيداً لاختيار المحفظة وهو العوائد المتوقعة في المستقبل. وأن Harry قد انتقد ذلك، بحيث ان الارباح غير مؤكدة في المستقبل مما يشعر المستثمرين بالمخاطر المحتملة، اذ تفتقر نظرية وليامز الى تحليل المخاطر وتأثيراتها. ومن أهم ما أستنتجه Harry هو ان اختيار (المحفظة) يعتمد على معيارين رئيسيين هما (العوائد والمخاطر المحتملة)، كما انه اقترح للحد من المخاطر المستقبلية بأن يتم تنويع الأسهم الاستثمارية للمحفظة الواحدة، أي دمج انواع مختلفة من الاستثمارات الواسعة في داخل كل محفظة استثمارية، لكون المستثمر سيختار المحفظة التي ستحقق له اقصى عائد لأدنى حد من المخاطرة (www.nobelprize.org ،www.investopedia.com).

هذا يعني ان Harry هو أول من أظهر العلاقة القائمة بين مردود الأصل المالي ومستوى المخاطرة، وبالتالي فأن استخدام مصطلح التنويع في بداية نشأته في الادبيات الاقتصادية هو لتخفيف آثار المخاطر المحتملة التي تتعرض لها الاستثمارات في سوق الاوراق المالية (سويسي ومليك، ٢٠١٣: ٤).

ويرى البعض بأن التنويع الاقتصادي هو (جعل القطاعات الانتاجية للبلد تولد العملة الصعبة وبذات الوقت تستوعب الكثير من العمالة بعيداً عن الحكومة، أي انه عملية ايجاد المصادر او الموارد غير النفطية لتعزيز الرصيد من العملة الأجنبية، كذلك زيادة ايرادات الموازنة العامة، فضلاً عن خلق وايجاد ايرادات مستدامة لاستخدامها في القطاعات الانتاجية والخدمية التي من شأنها استيعاب الأعداد المتزايدة للقوى العاملة بعيداً عن الاستخدام الحكومي.

أما فيما يخص التركيز على المعنى الأساسي للتنويع الاقتصادي في بحثنا الحالي فهو يعني تخفيض الاعتماد على القطاع النفطي وعائداته من خلال تطوير اقتصاد غير نفطي والبحث عن مصادر ايرادات متنوعة اخرى، وبذات الوقت العمل على تقليص دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص بالشكل الذي يخدم التنمية الشاملة وبالتالي تخفيف آثار اسعار النفط العالمية على كل من الانفاق العام والموازنة العامة (مروزك، ٢٠١٤: ٥٧).

الدراسات السابقة:

١. **دراسة سالم عبد الحسن رسن ومصعب عبد العال ثامر حسين (الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة 2003-2015):** هدفت الدراسة الى النهوض بالواقع الاقتصادي للعراق وتنويع القاعدة الانتاجية لمختلف القطاعات وبالتالي تنويع مصادر الدخل، من خلال اتباع سياسات واستراتيجيات التنويع الاقتصادي. ومن اهم ما اوصت به الدراسة هو العمل على الاستغلال المثل للموارد الاقتصادية المتاحة بالشكل الذي يضمن استثمار الموارد النفطية بتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن الاهتمام بالقطاع الخاص ودعمه وتطوير قدراته وتشجيع المستثمرين.

٢. **دراسة حيدر نعمة بخيت وعباس فضيل عطيوي (واقع التنويع الاقتصادي ومبرراته في العراق للمدة 1980-2014):** التي هدفت الى الوقوف على واقع التنويع الاقتصادي في العراق والدور الذي يمكن تحقيقه في عملية التطوير الشامل للاقتصاد العراقي، فضلاً عن تحديد وتوضيح مفهوم التنويع الاقتصادي. ومن اهم ما اوصت به الدراسة هو ضرورة العمل على تفعيل وتنويع الايرادات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وكذلك تطوير القطاع الزراعي والصناعي، وتطوير القطاع الخدمي وتقليص اعانات الدعم الداخلي.

٣. **دراسة بللعما أسماء وبن عبد الفتاح رحمن (استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية للمدة 2018:** هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على موضوع التنويع الاقتصادي من خلال حزمة من المؤشرات اعتمدها الباحثان وصولاً الى امكانية صياغة استراتيجية معينة من شأنها ان تنوع ايرادات الموازنة العامة. وأهم ما خلصت اليه الدراسة هو ان موضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر لا يزال مرهون بمواجهة التحديات التي تقف عائقاً أمام تنويع ايرادات الاقتصاد الوطني، ويكون ذلك باتباع استراتيجيات من شأنها الخروج من الهيمنة الريعية (الموارد النفطية).

٤. **دراسة ماردين محسوم فرج (قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة 2004-2016):** حيث هدفت هذه الدراسة الى قياس وتحليل التنويع الاقتصادي للناتج المحلي الاجمالي وكذلك التجارة الخارجية باستخدام معامل (هير فندال-هيرشمان)، ومن أهم ما توصلت اليه الدراسة هو ان الاقتصاد العراقي حقق اهدافه في تنويع الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة 2004-2016، مما دل ذلك على ارتفاع مستوى التنويع الاقتصادي في القطاعات الانتاجية كافة. ومما توصلت اليه الدراسة هو ان التجارة الخارجية للعراق تعاني من اختلال هيكلي كبير بسبب سيطرة سلعة النفط الخام التي وصلت الى 98% من نسبة الصادرات.

٥. **دراسة هه وار عثمان وماردين محسوم فرج (أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للمدة 1990-2018):** هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في العراق، ذلك بسبب وفورات العوائد النفطية وسهولة تحقيقها بحيث لا تتطلب نشاط اقتصادي حقيقي. ومما توصل اليه الباحث انه الايرادات النفطية تسهم وبشكل كبير في تكوين مصادر تمويل الموازنة العامة للحكومة، وان العراق كان وما يزال يعتمد على الايرادات النفطية لتمويل الانفاق العام بشقيه التشغيلي والاستثماري، وان هناك علاقة طردية بين اسعار النفط العالمية ورصيد الميزانية العامة. ومما اوصى به الباحث هو ضرورة العمل على تنويع مصادر الايرادات العامة وترشيد النفقات العامة وذلك من خلال زيادة حصة الايرادات الضريبية وزيادة الانفاق الاستثماري.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (1): 560-573
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.1.31

المبحث الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

هنالك مفاهيم عديدة للتنويع الاقتصادي، وأن كثير من الباحثين الأكاديميين قد اختلفوا في تحديد مفهوم معين، ويرجع سبب الاختلاف الى تنوع المستويات التي تناولته كالمستوى الكلي للبلد والمستوى الدولي. وان كثير من الاقتصاديين عرفوا التنويع الاقتصادي بأنه "تنويع مصادر الدخل من خلال تبني اسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية وتنويع القاعدة الانتاجية، فضلاً عن التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات الاقتصادية المتنوعة" (غيلان، ٢٠١٧: ٣٣).

في حين يرى آخرون بأن التنويع يشير الى توزيع الاستثمار على القطاعات الانتاجية المختلفة، للحد من آثار الصدمات التي تتعرض لها اقتصادات الدول التي تعتمد مورد اقتصادي وحيد (كسلعة النفط)، كالاقتصاد العراقي الذي يعد اقتصاده ريعي بامتياز (unfccc, 2003: 6).

اولاً. آثار تقلبات أسعار النفط العالمية على الموازنة العامة في العراق: يمتلك العراق احتياطي نفطي هائل مما يجعله أن يعتمد على سلعة النفط الخام بشكل كبير جداً كمصدر وحيد لإيراداته العامة وبنسبة تصل الى 92% وبالتالي فأن هذه الايرادات المتأتية من تصدير النفط تعد المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة وترفد الموازنة العامة للبلد. وان العلاقة بين ايرادات الموازنة العامة وأسعار النفط العالمية علاقة طردية، فكلما ارتفعت أسعار النفط الخام العالمية زادت ايرادات الموازنة العامة وتحسن الانفاق العام، وكلما انخفضت اسعار النفط الخام العالمية ادى الى تقليص الإيرادات والانفاق العام.

مما تقدم فأن الموازنة العامة تتعرض للعجز المتكرر عند تذبذب مستوى اسعار النفط الخام العالمية بسبب شحة الموارد المالية التي تمثل الايرادات النفطية المتأتية من تصدير سلعة النفط الخام الذي يعد المورد الأساسي لها.

مفهوم سعر النفط الخام والعوامل المؤثرة فيه:

١. **مفهوم سعر النفط الخام:** ويعرف بأنه القيمة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الامريكي المكون من (42) غالون معبر عنه بالوحدة النقدية الامريكية، فعلى سبيل المثال: (100 د/ب)، وان طبيعة السعر النفطي هذا اتسمت بالتقلبات المستمرة تبعاً لطبيعة اسواق النفط الخام العالمية الديناميكية غير المستقرة، مما جعل اسعار النفط قلقة وتخضع للتقلبات المستمرة بحيث اصبحت ظاهرة للمخاوف والقلق على المستوى الدولي وذلك منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي الى وقتنا الحاضر، اذ ارتفعت الاسعار بشكل كبير في العامين 2006 و2007، مسجلةً الذروة بأكثر من (147 د/ب) وكادت الاسعار في حينها أن تلامس (150 د/ب)، لكنها سرعان ما تهاوت وانحدرت بشكل كبير فوصلت الى ما دون الـ (40 د/ب)، ويعود السبب في ذلك الى الازمة المالية العالمية عام 2008 التي عصفت بالاقتصاد العالمي ككل، الأمر الذي أدى الى تراجع أسعار النفط الخام بسبب تأثر اقتصادات الدول الريعية تأثراً سلبياً، مما نعكس على اسواق النفط العالمية بشكل واضح (البصام والشريدة، ٢٠١٣: ٥).

٢. **العوامل المؤثرة بالسعر النفطي:** لقد زادت أهمية النفط في عصرنا الحاضر كسلعة استراتيجية تتحكم بها عدة عوامل، منها ما يتسم بالطابع الاقتصادي حيث تخضع سلعة النفط الى قوانين السوق (العرض والطلب)، فضلاً عن العوامل السياسية والتغيرات المناخية والتطور التكنلوجي والطاقة المتجددة وغيرها. وسنتناول في هذه الفقرة أهم العوامل المؤثرة بأسعار النفط وفقاً للآتي:

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (1): 560-573
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.1.31

أ. العوامل الاقتصادية: وتشمل:

- **الطلب العالمي على النفط الخام والنمو الاقتصادي:** ان الطلب على النفط بنوعيه الاستهلاكي والمضاربة يتأثران بمتغيرات عديدة منذ نشأة الصناعة النفطية، مع استمرارية تزايد الطلب العالمي على النفط الخام، وان الطلب الاستهلاكي يزداد بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي، الأمر الذي أدى الى زيادة الطلب على المنتجات النفطية، ومما زاد باستهلاك النفط هو دخول الصين والهند. بالإضافة الى ذلك زيادة معدلات النمو السكاني العالمي الذي سيصل وحسب التقديرات المتوقعة الى (9 مليار نسمة) بحلول عام 2035، فضلاً عن التكلفة المرتفعة نسبياً لطاقة البديلة عن النفط مثل الطاقة الشمسية والطاقة المتولدة من الماء والهواء، مما شكل عوامل مساعدة في مضاعفة الطلب على النفط (المزيني، ٢٠١٣: ٣٣٤).
- **الكميات المعروضة عالمياً والاحتياطي المؤكد من النفط الخام:** يعد الطلب والحاجة الى النفط وسعره من أهم العوائل المؤثرة على المعروض العالمي من النفط، فضلاً عن الاحتياطي الاستراتيجي للنفط لاسيما في التقلبات الموسمية، وان التغيرات التي تحصل في حجم الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد تؤثر في التغيرات التي تحصل في العرض الكلي للنفط الخام الموجود في السوق العالمية، مما ينعكس على التغيرات في السعر النفطي الخام في السوق العالمية (موسى، ٢٠٠١: ٣٧).

ب. العوامل السياسية: تكاد تكون العوامل السياسية الأكثر تأثيراً في عدم استقرار اسعار النفط الخام عالمياً، الا انها تعد من العوامل الوقتية أو المرحلية، فمستوى الاسعار يرتفع عند حدوث الأزمات والاضطرابات والحروب في مناطق انتاج النفط الخام المصدر مما يؤدي الى عدم انتظام تدفق الامدادات النفطية الى اسواق المستهلكين، ومن الامثلة على ذلك حرب الخليج الأولى والثانية واحتلال العراق عام 2003 حيث يعد العراق ثاني أكبر منتج للنفط الخام في الشرق الأوسط، كذلك ملف ايران النووي وتأثر العلاقات مع الغرب مع تزايد احتمالية فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن الاضطرابات السياسية الفنزويلية والنزاعات القبلية في نيجريا اللذان يعدان من أكبر الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وبسبب العوامل السياسي غير المستقرة انخفض المعروض النفطي للمنظمة الى ما يقارب (300000) برميل من النفط الخام اليومي (التنير، ٢٠٠٧: ٢٣).

ج. التطور التكنولوجي واستكشاف الطاقة المتجددة: كمحاولة منها قامت الدول المستهلكة للنفط الخام لتقليص حاجتها واعتمادها على النفط، إذا اتفقوا على تأسيس (الوكالة الدولية للطاقة المتجددة IAEA) وذلك بتحويل الاتجاه نحو بدائل الطاقة الأقل تلويثاً للبيئة، ولتجنب احتمالية نضوب الاحتياطيات النفطية والغازية، ومن أهم هذه البدائل هي الطاقة النووية والشمسية والمياه الساخنة الجوفية التي يُعتمد عليها في توليد الطاقة الكهربائية، فضلاً عن الطاقة (الكهرومغناطيسية الكونية) التي استخدمت لتسيير السيارات بدون وقود. وللتطور التكنولوجي وتوجه الدول الصناعية المستهلكة للوقود الأحفوري بالأخص النفط الخام نحو زيادة الانتاجية وضغط التكاليف ورفع الكفاءة للطاقة المتجددة لمن أهم الاستراتيجيات لهذه الدول الصناعية نحو التخلي عن الاعتماد على النفط الخام وبالتالي ينخفض الطلب عليه ثم ينخفض سعره بفعل قوى العرض والطلب (ليلو، ٢٠١٥: ٢-٣).

د. المضاربة: للمضاربة دور كبير في تقلبات أسعار النفط الخام حيث اعتبر اسلوب المضاربة على سلعة النفط من الظواهر المستحدثة في اسواق النفط الحالية والآجلة، حيث يعتمد المضاربين على

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (1): 560-573
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.1.31

التوقعات المستقبلية التي تتأثر بمتغيرات عديدة أهمها الاقتصادية والسياسية والمناخية، أي أن المضاربون سيقدمون على شراء المزيد من النفط الخام وخزنه عندما يتوقعون ارتفاع أسعاره مستقبلاً مما يؤدي الى زيادة الطلب وبالتالي ارتفاع سعر النفط الخام بشكل أسرع، أما اذا توقع المضاربون انخفاض سعر النفط الخام فأنهم سيلجئون الى بيع مخزوناتهم النفطية الأمر الذي يؤدي الى زيادة المعروض من النفط وبالتالي انخفاض سعره. حيث وصل سعر برميل النفط مطلع عام 2015 الى ما يقارب الـ (50) دولار بعد أن كان قد وصل الى 115 دولار منتصف عام 2014 (عبد الرضا، ٢٠١١: ١١٠).

ثانياً. واقع الموازنة العامة في العراق: تعد الموازنة العامة إحدى أهم الأدوات الاقتصادية والمالية التي تعتمد عليها الدول النامية من أجل خطط وأهداف وسياسات الحكومة لسنة مالية قادمة، والموازنة العامة تحتوي على طرفين رئيسيين وهما (الايرادات العامة-والنفقات العامة) اذ يحدث الفائض عند (زيادة الايرادات العامة على النفقات العامة)، وبالعكس من ذلك يحدث العجز عند (زيادة النفقات العامة على الايرادات العامة).

١. **الايرادات العامة:** "وهي تلك المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها العامة المتعددة لغرض اشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع، وفي العراق تعتمد الموازنة العامة فيها على الايرادات النفطية اعتماداً كبيراً يصل الى 92% من ايرادات الدولة، الأمر الذي جعل اقتصاد البلد يتأثر بشكل مباشر بتقلبات اسعار النفط الخام العالمية باعتبار ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي (احادي الجانب)، اذ تعتمد ايراداته العامة على بيع النفط لتغطية نفقاته العامة. ولتتبع مصادر تمويل الموازنة العامة لعدة سنوات، فأننا سنلاحظ هيمنة القطاع النفطي على النسبة الأكبر لتمويل مصادر أو موارد الموازنة العامة للبلد، وكما موضح في الجدول (١) في أدناه:

الجدول (١): مصادر تمويل الموازنة العامة في العراق للأعوام (2004-2020)/ مليار دينار

السنة	الايرادات النفطية	الايرادات الاخرى	اجمالي الايرادات	نسبة الايرادات النفطية%	نسبة الايرادات الاخرى%
	1	2	3	4	5
2004	21263	4660	25923	82.02	17.98
2005	40623	1336	41959	96.82	3.18
2006	42106	3286	45392	92.76	7.24
2007	39093	2973	42066	92.93	7.07
2008	42442	8332	50774	83.59	16.41
2009	57070	2338	59408	96.06	3.94
2010	56050	5658	61708	90.83	9.17
2011	76184	4751	80935	94.13	5.87
2012	94139	8186	102325	92.00	8.00
2013	116363	2932	119295	97.54	2.46
2014	127485	3871	131356	97.05	2.95
2015	79649	15399	95048	83.80	16.20
2016	69773	11927	81700	85.40	14.60
2017	67950	11061	79011	86.00	14.00
2018	79535	10105	89640	88.73	11.27
2019	93741	11828	105569	88.80	11.20
2020	58227	9198	67425	86.36	13.64

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة، البيان المالي لسنوات مختلفة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة.
- الاعمدة (3، 4، 5) من عمل الباحث.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (1): 560-573
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.1.31

وعند النظر للجدول السابق نلاحظ هيمنة القطاع النفطي على النسبة الأكبر لتمويل الموازنة العامة للدولة للأعوام (2004-2020)، وان الحصة الأكبر للإيرادات تأتي من خلال بيع النفط الخام، إذ ارتفعت الايرادات النفطية الى (58227) مليار دينار عام 2020 بعد ان كانت (21263) مليار دينار عام 2004. أما الموارد غير النفطية فإنها لم تسهم الا بنسبة ضئيلة من إجمالي الايرادات العامة للخزينة، اذ بلغت هذه الايرادات ما يقرب (4660) مليار دينار عام 2004، ليرتفع بعدها المبلغ ويصل الى (9198) مليار دينار عام 2020، ورغم هذا التحسن بالإيرادات غير النفطية، الا ان الجانب الريعي المتمثل بالنفط الخام بقيَ هو القطاع الرئيس الممول لموازنة الدولة. ومما تجدر الاشارة اليه من خلال الجدول (١) هو ثبات معدل الايرادات النفطية لعامي 2008 و2009 متأثرة بالأزمة العالمية خلال هذين العامين التي أدت الى انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام بسبب الكساد العالمي الذي أصاب اقتصادات الدول الصناعية كافة وبالتالي أدى الى التراجع الكبير في الايرادات النفطية للبلدان المنتجة للنفط الخام ومنها العراق (العاني، ٢٠١١: ٨).

٢. **النفقات العامة:** تعد النفقات العامة من الأدوات المالية المهمة الى جانب الأدوات الأخرى الرامية الى اشباع الحاجات العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبما أن السمة البارزة للاقتصاد العراقي هي اعتماده بشكل كبير على الايرادات المتأتية من بيع النفط الخام (اقتصاد ريعي) وعدم تحقيق تقدم في تنويع القاعدة الانتاجية لسنوات عديدة مما أدى الى أن يكون عرضه لتقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، فضلاً عن السمة البارزة للموازنات العامة في العراق الا وهي أتجاه النسبة الأكبر منها نحو تغطية النفقات التشغيلية، مقابل انخفاض ما يخصص منها نحو تغطية النفقات الاستثمارية. والجدول (٢) في أدناه يوضح حصة النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية من إجمالي النفقات للأعوام 2004-2020:

الجدول (٢): نسبة النفقات التشغيلية والاستثمارية الى اجمالي النفقات في العراق للأعوام (2004-2020) مليار دينار

السنة	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية	اجمالي النفقات	نسبة النفقات التشغيلية%	نسبة النفقات الاستثمارية%
	1	2	3	4	5
2004	28547	5114	33661	84.81	15.19
2005	38431	7750	46181	83.22	16.78
2006	41691	9272	50963	81.81	18.19
2007	39052	12678	51730	75.49	24.51
2008	44191	15671	59862	73.82	26.18
2009	54148	15046	69194	78.26	21.74
2010	60980	23676	84656	72.03	27.97
2011	66596	30066	96662	68.90	31.10
2012	79917	37178	117095	68.25	31.75
2013	78746	40380	119126	66.10	33.90
2014	76741	35450	112191	68.40	31.60
2015	51832	18564	70396	73.63	26.37
2016	80149	25746	105895	75.69	24.31
2017	75217	25454	100671	74.72	25.28
2018	79508	24650	104158	76.33	23.67
2019	100059	33048	133107	75.17	24.83
2020	113311	35295	148606	76.25	23.75

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة، البيان المالي لسنوات مختلفة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة.
- الاعمدة (3، 4، 5) من عمل الباحث.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (1): 560-573
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.1.31

يلاحظ من الجدول (٢) استحواذ النفقات التشغيلية على النسبة الأكبر من اجمالي النفقات العامة رغم انخفاضها الى 76.25% عام 2020 بمبلغ قدره (113311) مليار دينار بعد ان كانت 84.81% عام 2004، بمبلغ قدره (5114) مليار دينار في حين وصلت النفقات الاستثمارية في نفس عام 2020 الى ما نسبته 23.75% من اجمالي النفقات بمبلغ قدره (35295) مليار دينار، ويمكن القول بأن الحكومة العراقية خلال السنوات 2004-2008 قد اتجهت الى زيادة الانفاق الاجمالي كاستجابة لزيادة الايرادات النفطية وبالتالي زيادة الانفاق بشقيه (التشغيلي والاستثماري).

كما وقد شهد عام 2009 انتهاج الحكومة سياسة مالية انكماشية وذلك بتخفيض الانفاق الاستثماري بسبب الازمة المالية العالمية عام 2008 التي أثرت سلباً على جميع اقتصاديات دول العالم النفطية وغير النفطية، اذ انخفض الانفاق الاستثماري الى 21.74% بعد أن كان 26.18% من اجمالي النفقات عام 2008. ونتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام عالمياً فلقد زادت النفقات الاستثمارية بشكل واضح، حيث بلغ الانفاق التشغيلي ما نسبته 66.10% من اجمالي النفقات عام 2013 ويقابله ما نسبته 33.90% للإنفاق الاستثماري.

وانخفض الانفاق الاستثماري مرة اخرى عام 2014 الى 31.60% ذلك بسبب عدم اقرار الموازنة العامة، مما أدى الى لجوء وزارة المالية الى اتباع سياسة الصرف المقيد (نسبة 1 الى 12) بما تم صرفه فعلياً من عام 2013، والى 24.31% عام 2016 من اجمالي النفقات العامة. والشكل (١) يوضح نسبة كل من النفقات التشغيلية والاستثمارية الى اجمالي النفقات:

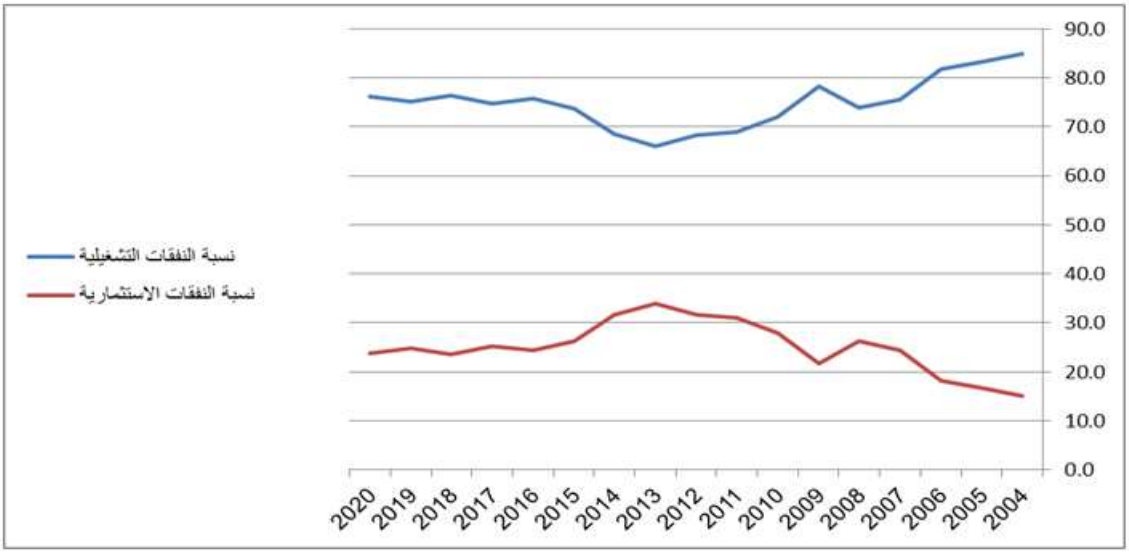

الشكل (١): مخطط يوضح نسبة النفقات التشغيلية والاستثمارية الى اجمالي النفقات في العراق للأعوام (2004-2020)

المصدر: وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة، البيان المالي للأعوام (2004-2020).

يلاحظ من الشكل (١) في اعلاه الأثر السلبي الواضح لانخفاض أسعار النفط الخام على طرفي الموازنة العامة (الايرادات والنفقات)، الأمر الذي يؤكد ريعية الاقتصاد العراقي وهشاشته بذات الوقت وضعف قدرته على مواجهة التقلبات في اسواق النفط العالمية والمخاطر الخارجية الاخرى التي يتعرض لها القطاع النفطي العراقي بسبب عدم تنويع القاعدة الانتاجية (علاوي، ٢٠١٩: ١٧١).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (1): 560-573
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.1.31

المبحث الثاني: سبل تنويع الاقتصاد العراقي من خلال تطوير مصادر الايرادات غير النفطية

ان تركز الانشطة الاقتصادية للدول النامية والنفطية منها على وجه الخصوص حول استخراج وتصدير النفط الخام والغاز (الايرادات النفطية) أدى الى عدم مقدرتها على تنويع اقتصاداتها بسبب اعتمادها على الايرادات النفطية وبالتالي تعرض هذه العوائد المتأتية من بيع سلعة النفط الخام في الاسواق العالمية الى التقلبات العنيفة التي تربك الموازنات العامة لتلك الدول ومنها العراق. ومما تقدم فأن التنويع الاقتصادي (تنويع القاعدة الانتاجية وتطوير الايرادات غير النفطية) أصبح من الضروريات الملحة للدول النفطية ومنها العراق التي تتمثل بالآتي:

تنشيط وتنمية قطاعات الاقتصاد الانتاجية والخدمية، ونسبة مساهمة الايرادات الضريبية:

١. **القطاع الزراعي:** يعد القطاع الزراعي أحد أهم وسائل التنويع الاقتصادي، اذ انه يسهم بتوفير الغذاء الكافي للسكان من مختلف المحاصيل كالحبوب والخضروات والفاكهة بأنواعها فضلاً عن المنتجات الحيوانية، ولهذا فأن تطوير القطاع الزراعي سيسهم بتحقيق الامن الغذائي وتنويع منتجاته وذلك من خلال ادخال محاصيل زراعية جديدة التي بدورها ستفضي نحو الهدف المنشود، وهو تنويع الايرادات غير النفطية من خلال تنويع السلع والمنتجات الزراعية المعدة للتصدير وتقليل الاعتماد على الاستيراد بتوفير السلع والمنتجات اللازمة للاستهلاك المحلي، الأمر الذي يؤدي الى تقليص كميات العملة الصعبة الخارجة من البلد والاستفادة منه لتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى، وتوفير فرص عمل كبيرة، فضلاً عن مساهمته في تقليل نسب البطالة في الريف.

ولكي يأخذ القطاع الزراعي دوره في تأمين الايرادات ودعم موازنة الدولة فأنه يجب العمل على تحسين البنى التحتية له مثل بناء السدود، والمباشرة بمشاريع الري والبزل واستصلاح الاراضي، كذلك العمل على حماية المنتوج الزراعي المحلي من منافسة المنتوج الزراعي المماثل له، وذلك من خلال فرض الرسوم والضرائب الجمركية على المستورد منها، فضلاً عن ضرورة دعم المزارعين وتشجيعهم بزيادة انتاجية اراضيهم من خلال توفير مستلزمات الانتاج الزراعي الضروري كالبذور والاسمدة الكيمياوية (بخيت وعطيوي، ٢٠١٧: ٨٥٣).

٢. **القطاع الصناعي:** يشتمل قطاع الصناعة على صناعتين رئيسيتين هما (الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية)، حيث تهتم الصناعة الاستخراجية بشكل اساسي على عمليات استخراج المواد الصلبة كالفحم والمعادن الخام الاخرى، فضلاً عن استخراج النفط الخام الغاز والغاز الطبيعي، كما وتشتمل هذه الصناعة على كافة انواع المناجم والمحاجر والآبار. أما الصناعة التحويلية فهي تمثل القطاع الصناعي الذي تتم من خلاله عملية التنويع، الا وهي عملية تصنيع السلع الجديدة من خلال المواد الاولية الداخلة في انتاجها مما يؤدي الى زيادة الانتاج وزيادة تنويع السلع المصنعة الداخلة في تركيبة الصادرات غير الاستراتيجية الأمر الذي يؤدي الى نمو مصادر الدخل فتزداد بهذا نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

وهناك تدابير عديدة يمكن للحكومة أن تتخذها لتساعد في تحفيز القطاع الصناعي بالذات الصناعة التحويلية منها:

أ. تسهيل اجراءات ادخال المواد الأولية الداخلة في القطاع الصناعي.

ب.توفير البنى التحتية بتحسين مصادر الطاقة وتأهيل الطرق والمواصلات.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (1): 560-573
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.1.31

ج. العمل على تشجيع القطاع العام ودعمه وتفعيل الشركات المساهمة والمختلطة.
د. تفعيل دور القطاع الخاص بتقديم التسهيلات اللازمة، ومنح القروض الصناعية الكافية بفوائد مخفضة (بخيت وعطيوي، ٢٠١٧: ٨٥٣).

٣. **قطاع الخدمات:** من اهم ما يشتمل عليه قطاع الخدمات هو قطاع السياحة التي يعد من الموارد المهمة لتوفير العملة الصعبة، وبالرغم من امتلاك العراق مقومات السياحة الدينية منها والأثرية، الا انها تشهد تراجعاً ملحوظاً خلال العقود الثلاثة الماضية بسبب الظروف السيئة التي مر بها البلاد. ولجعل هذا القطاع يساهم كمصدر من مصادر الايرادات غير النفطية ورفد الموازنة العامة فأنه يجب العمل على الآتي:

أ. تأهيل وتطوير البنى التحتية في كافة المجالات بما يضمن استقطاب وتشجيع السياح الاجانب كتطوير خطوط النقل الداخلي والخارجي وتحديث اسطول النقل الجوي والبحري، وتحسين شبكات الطاقة الكهربائية، وتحسين جودة الخدمة المقدمة في الفنادق والمطاعم وتفعيل دور المراقبة الصحية.
ب. الاهتمام بتطوير الجانب الاعلامي المرئي والسمعي من خلال العمل على طباعة الدليل السياحي بالصور وبعدة لغات أجنبية لإرشاد السائح الى المعالم السياحية والحضارية والأثرية في العراق.
ج. تأهيل وتطوير المعالم السياحية والأثرية ذاتها وتهيئة الأجواء المناسبة، فضلاً عن جباية الرسوم المناسبة مقابل تقديم أفضل الخدمات لهم (عبد الرضا، نبيل جعفر، موقع الكتروني).

٤. **مساهمة الايرادات الضريبية:** انطلاقاً من حقيقة ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده بشكل كبير على العائدات النفطية وتأثره بشكل مباشر بتقلبات اسعار النفط العالمية، الأمر الذي ادى الى تزايد الدور الحكومي من خلال تحكمها في ادارة التدفقات المالية والنقدية الذي لم يعتمد على الايرادات الحقيقية الضريبية، بل اعتمد على الايراد الريعي (الوفرة الريعية) والانفاق الحكومي. وهذا يدل على عدم كفاءة النظام الضريبي وبالتالي زيادة حالات التهرب الضريبي، وان عدم فاعلية النظام الضريبي أدت الى تواضع مساهمة الايرادات الضريبية في الموازنة العامة، الامر الذي ادى الى اتساع الفجوة بين الايرادات والنفقات العامة، كما موضح في جدول (٣):

الجدول (٣): الاهمية النسبية للضرائب والرسوم الى اجمالي الايرادات العامة في العراق للمدة (2007-2012)/ترليون دينار.

التفاصيل	2007	2008	2009	2010	2011	2012
اجمالي الايرادات	54.6	80.2	50.4	58.3	67.5	78.1
الضرائب والرسوم	0.79	0.82	1.98	1.17	1.34	1.57
نسبة مساهمة الضرائب والرسوم الى اجمالي الايرادات%	1.4	1	3.7	2	1.98	2

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة، البيان المالي لسنوات مختلفة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة.
- النسبة تم احتسابها من قبل الباحث.

يبين الجدول (٣) النسب المتواضعة لمساهمة الضرائب والرسوم التي لم تتجاوز (3.7%) في اجمالي الايرادات، وذلك بسبب قانون الادارة المالية لعام 2004 الذي ادى الى تخفيض نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

١. يعتمد العراق في تمويل انشطته الاقتصادية بضمنها الموازنة العامة على الايرادات النفطية، مما ادى الى اهمال واضعاف دور مصادر التمويل المهمة الاخرى كالضرائب والرسوم، اذ شكلت الايرادات المتأتية من بيع النفط الخام نسبة 92% وهي ايرادات غير دائمية وغير مستقرة بسبب ارتباطها الوثيق بأسواق النفط العالمية غير المستقرة.
٢. تسببت عوامل عديدة في تقلبات اسعار النفط الخام العالمية ارتفاعاً وانخفاضاً تبعاً للعوامل الاقتصادية (العرض والطلب) وزيادة معدلات النمو السكاني الى جانب الكميات المعروضة والاحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام، كذلك العوامل السياسية كالأزمات والحروب في مناطق انتاج النفط الخام، فضلاً عن التطور التكنلوجي واستكشافات الطاقة المتجددة وعامل المضاربة.
٣. اتسمت الموازنة العامة في العراق بارتفاع ما يخصص للأنفاق التشغيلي مقابل انخفاض ما يخصص للأنفاق الاستثماري، الأمر الذي ادى الى تراجع مستوى القطاعات الاقتصادية كافة وعدم مقدرتها في تلبية متطلبات السوق المحلي مما ادى الى التوجه نحو الاستيراد لسد فجوة الطلب الاستهلاكي المحلي.
٤. من خلال تحليل بيانات مصادر تمويل الموازنة العامة في العراق، فأن مبلغ الايرادات النفطية وصل الى (58227) مليار دينار لعام 2020 مقابل مبلغ قدره (9198) مليار دينار للإيرادات غير النفطية للعام نفسه، لذا فأن اي انخفاض في اسعار النفط الخام عالمياً سيؤدي الى انخفاض بالإيرادات النفطية التي تعتمد عليها الموازنة العامة بشكل كبير جداً وبالتالي انخفاض الانفاق العام، وهذا يثبت فرضية البحث بوجود علاقة طردية بين اسعار النفط الخام المُصدَّر والايرادات العامة.
٥. يعد القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات من الوسائل المهمة لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود، وان تطوير القطاعات الثلاث هذه سيسهم بشكل فاعل وكبير في دعم الموازنة العامة للدولة بالموارد المالية اللازمة لتسيير الانشطة الاقتصادية المختلفة.
٦. تدني مستوى مساهمة نسبة الايرادات الضريبية في اجمالي الايرادات العامة بسبب عدم كفاءة النظام الضريبي وازدياد وشيوع حالة التهرب الضريبي.

ثانياً. التوصيات:

١. ضرورة اقرار اسلوب التنويع الاقتصادي وذلك بتنويع هيكلية الموارد الاقتصادية العامة المغذية للموازنة العامة وعدم اعتمادها على الايرادات النفطية التي تتعرض الى التقلبات والصدمات المفاجئة تبعاً للتقلبات الحاصلة في اسعار النفط الخام العالمية، وبذلك سيخرج البلد تدريجياً من الاقتصاد الريعي.
٢. يجب ان يتجنب العراق جميع الازمات السياسية والحروب المحتملة التي تزعزع أمنه والأمن الاقليمي ووضع مصلحة البلد فوق كل الاعتبارات بما يضمن سيادته ووحدة اراضيه، الأمر الذي سينعكس ايجاباً على استقرار اسعار النفط مما يؤدي الى استقرار الايرادات العامة لخزينة الدولة وبالتالي تزيد من فرص استثمار الوفورات الريعية في بناء الاقتصاد العراقي وتنميته وتنويعه.

٣. يجب ان تسعى الحكومة العراقية الى زيادة ما يخصص الى الانفاق الاستثماري (investment spending) لمعالجة الاختلال الحاصل بهيكلية الاقتصاد العراقي بما يضمن تحسين مستوى اداء القطاعات الانتاجية لتعزيز مقدرتها على تلبية واستيعاب الطلب الاستهلاكي (consumer demand) وضمان عدم هروب العملة الصعبة خارج البلد.
٤. ايلاء الأهمية القصوى نحو تطوير القطاعات الاقتصادية الفاعلة كالزراعة والصناعة والقطاع الخدمي، فضلاً عن تمكين القطاع الخاص وتشجيعه من أخذ دوره من خلال تقديم التسهيلات له كالإعفاءات الجمركية والقروض الميسرة بمدد زمنية طويلة نسبياً وبفوائد مخفضة.
٥. تطوير النظام الضريبي ورفع كفاءته كي يتمكن من تقليص حلالات التهرب الضريبي، مما يزيد من حجم الايرادات الضريبية، وبالتالي رفع نسبة المساهمة في اجمالي النفقات العامة.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. أسماء، بللعما وبن عبد الفتاح رحمن؛ استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد ٧، العدد ١، لسنة ٢٠١٨.
٢. البصام، سهام حسين؛ الشريدة، سميرة فوزي شهاب، (٢٠١٣)، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٣٦)، ٢٠١٣، ٥.
٣. المزيني، عماد الدين محمد، (٢٠١٣)، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية ٢٠٠٨-٢٠١٠، مجلة جامعة الأزهر في غزة، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد (١٥)، العدد (١)، ٢٠١٣.
٤. التنير، سمير، (٢٠٠٧)، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضياً وحاضراً، لبنان، دار المنهل للطباعة والنشر، ٢٠٠٧.
٥. بخيت، حيدر نعمة وعطيوي، عباس فضيل، (٢٠١٧)، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد ٣٤.
٦. هواري سويسي وغالية مليك، أثر التنويع الدولي على خصائص المحفظة المالية دراسة ميدانية لمجموعة من الاسواق المالية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣)، مجلة الباحث، العدد (١٣)، ٢٠١٣، الجزائر، ٤.
٧. ليلو، سمير، (٢٠٠١)، تأثير هبوط اسعار النفط على الاقتصاد العراقي وعلى التنمية المستدامة، ٢٠١٥، ينظر في الموقع الالكتروني التالي: http://iraqieconomists.net.ar
٨. موسى، عبدالستار عبدالجبار، (٢٠٠١)، دراسة تحليلية لتغيرات اسعار النفط الخام في السوق الدولية للفترة ١٩٧٠-١٩٩٨ اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠١.
٩. مرزوك، عاطف لافي وحمزة، عباس مكي، التنويع الاقتصادي مفهومه وابعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد ٣١، ٢٠١٤، ٥٧.
١٠. عبد الرضا، نبيل جعفر، (٢٠١١)، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١، ١١٠.

١١. عبد الرضا، نبيل جعفر، دور السياحة الدينية في تنمية الاقتصاد العراقي، ينظر في الموقع الالكتروني التالي: www.ahewar.org
١٢. علاوي، سيماء محسن، (٢٠١٩)، انخفاض اسعار النفط العالمية وأثرها في اعداد الموازنة العامة للعراق، مجلة الدنانير، العدد (١٧)، ٢٠١٩، ١٧١.
١٣. عماد محمد العاني، اصلاح قطاع المالية العامة في العراق (دراسة استشرافية)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد ٢٨، السنة ٢٠١١، ٨.
١٤. فرج، ماردين محسوم، (٢٠١٨)، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠١٦، مجلة جامعة التنمية البشرية، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي السادس ٢٠١٨، ١٦٢-١٧٨,
١٥. صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث (النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (١٩٥١-٢٠٠٦)، ط ١، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، ٢٠٠٩، ٩٢.
١٦. رسن، سالم عبد الحسين ومصعب عبدالعالي ثامر، (٢٠١٧)، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد ٣٤,
١٧. غيلان، مهدي سهر، (٢٠١٧)، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد (٥)، العدد (٢)، ٢٠١٧، ٣٣.

ثانياً. الانترنيت:

1. http://www.nobelprize.org/nobel_prizes/economicsciences/laureates/1990/markowitz bio.html.
2. http://www.investopedia.com/terms/d/diversification.asp.
3. Unnited Nations-Nations. Unies, Unfccc Workshop on Economic Diversification, FRAME Work Convention on climate change-secretariat, Teheran, Islamic Republic of Iran, 18-19 October 2003, 6.